الحركة الوطنية في إقليم فزان ودورها في مواجهة الأطماع الفرنسية 1943–1956.

د. الزرقاء سالم محمد حسين
كلية الآداب – جامعة سرت – ليبيا
alzargahsin@gmail.com

الملخّص:

تناقش هذه الدراسة فترة تاريخيه مهمة من تاريخ إقليم فزان السياسي وهي الحركة الوطنية في اقليم فزان خلال الفترة من 1943–1956 ولعل أهمية هذه المرحلة جاءت في كونها شهدت تطورات جديدة على الساحة الدولية والليبية بالإضافة إلى دخول القضية الليبية في معترك الأمم المتحدة وبداية الكفاح الدبلوماسي من أجل استقلال ليبيا ووحدتها بين أقطاب الحركة الوطنية الليبية في أقاليمها الثلاثة، هذا تختلف الحركة الوطنية في اقليم فزان عن الحركة الوطنية في إقليمي طرابلس وبنغازي لأنه السياسة التي مارستها فرنسا ضد سكان الإقليم كانت أكثر تعسفية ،لذلك نرى أهمية الدراسة في توضيح دور النخب الوطنية الفزانية في مقاومة هذه السياسات الفرنسية وتحدي كل الظروف لالتحام بالنخب الليبية الأخرى والسير نحو التحرر والاستقلال.

المقدمة

شكلت ليبيا بموقعها الجغرافي المتميز كونها البوابة الشمالية لوسط افريقيا أهمية كبيرة في سياسة الدول الغربية فكانت مسرح لتنافس والصراع الغربي خلال القرنين والتاسع عشر والعشرين، وحظي إقليم فزان بأهمية كبيرة في السياسة الدولية خاصة من قبل فرنسا التي كانت تعتبره امتداداً لإمبراطوريتها الأفريقية، لذلك شهدت فزان اهتماماً كبيراً من قبل السلطات الفرنسية الأمر الذي أكسبه أهمية كبيرة في مجال العلاقات الدولية.

وشهد القرن العشرين مستجدات جديدة على الساحة الدولية خاصة بعد الحربين العالميتين مما ساهم في زيادة الصراع على ليبيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وقوع فزان تحت السيطرة الفرنسية وخلال هذه الفترة حدثت تطورات دولية كبيرة ساهمت في ظهور النخب الوطنية التي برهنت عن نفسها بتشكيل جمعية سياسية كان لها دور كبير في تحرير الاقليم من السيطرة الفرنسية والبريطانية على ليبيا.

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع حركة حركة المقاومة في اقليم فزان ودور النخب الوطنية في المطالبة بحرية الإقليم وتوحيده مع كامل تراب الوطن والتخلص من السيطرة الفرنسية الاستعمارية رغم الإجراءات التعسفية الصارمة التي فرضتها فرنسا عليهم.

تستخدم الدراسة منهجية تاريخية تحليلية وفقا لما توفر من وثائق أولية تساهم في طرح الموضوع بشكل موضوعي وعلمي وفق شروط البحث العلمي.

من خلال دراسة الحركة الوطنية في إقليم فزان نطرح العديد من إشكاليات وهي:

- كيف ساهمت النخب الوطنية في قيادة حركة المقاومة الوطنية و تحرير الإقليم من السيطرة الفرنسية؟
- ما هو الدور الذي لعبته في تجسيد روح التعاون مع غيرهم من النخب الوطنية الليبية في اقليم طرابلس لتحرير البلاد من الاستعمار؟

ولتوضيح الموضوع فقد تم تقسيم البحث إلى المباحث التالية: **المبحث الأول**: الاحتلال الفرنسي والإدارة العسكرية لفزان في الحرب العالمية الثانية، **المبحث الثاني**: الحركة الوطنية في فزان 1946- 1951، **المبحث الثالث**: موقف الحركة الوطنية من مطالبة فرنسا بفزان في الأمم المتحدة 1945-1950، **المبحث الرابع**: المفاوضات الليبية الفرنسية وجلاء فرنسا عن إقليم فزان 1952-1956.

المبحث الأول: الاحتلال الفرنسي والإدارة العسكرية لفزان في الحرب العالمية الثانية.

في سنة 1940طلب الأمير ادريس السنوسي من آل سيف النصر المتواجدين في تشاد التعاون مع الحلفاء لطرد الطليان من ليبَيا، فانضمّ آل سيف النّصر إلى قوَّات فرنسا الحرَّة في تشاد، ودخل السِّيّد أحمَد سيف النّصر على رأس قوات من المهاجرين اللِّيبيّين إلى فزّان مع قوَّات الجنرال (لوكليرك) في حين ذهبت مجموعة أخرى من آل سيف النّصر الذين لجأوا إلى مصر، فقد كان لهم دور في تكوين الجيش السُّنوُسي سنة 1940.[1]

إن المتتبع للسياسة الفرنسية تجاه فزان لا يمكن له إلا الخروج بنتيجة واحدة وهي أن فرنسا لم يكن وضعها في فزان مؤقت بقدر ما عملت على أن يكون دائما فقد تعزز النفود الفرنسي في فزان مع مطلع الحرب العالمية الثانية حيث انضمت فرنسا إلى جانب الحلفاء، وعندما انهزمت

قوات المحور في الشمال الأفريقي سنة 1943 اتفقت فرنسا وبريطانيا على أن تزحف قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال لوكيرك من بحيرة تشاد وتحتل واحات فزان، وبالفعل تقدمت القوات الفرنسية للسيطرة على اقليم فزان واصطدمت بالقوات الإيطالية وجرت معركة بينهم هزمت فيها القوات الإيطالية وسيطرت القوات الفرنسية على منطقة فزان[2].

وانتهت الحرب العالمية الثانية في ليبيا بعد دحر القوات الايطالية رسميا في يناير 1943 وخضعت البلاد لسيطرة القوات العسكرية المنتصرة بريطانيا وفرنسا وبموجب الاتفاقيات بين الجنرال مونتجمري الانجليزي والجنرال والجنرال ليكليريك الفرنسي في ديسمبر 1942 وتم الاتفاق بأن تكون الرقعة الجغرافية ما بين خط العرض 28° وخط 18°شرقا منطقة عسكرية فرنسية، وأكدت تصريحات أدلى بها ناطقون رسميون باسم فرنسا من بينهم الجنرال "إنغولد" مدير شؤون المستعمرات في اجتماع لكبار موظفي الحكومة الفرنسية الذي عقد بتاريخ 20 اغسطس 1944 بتصريح قال فيه أن على فرنسا المطالبة بفزان كمكافأة على انتصارها العسكري في الحرب العالمية الثانية[3].

وهكذا قسمت البلاد إلى ثلاث مناطق عسكرية محتلة: إدارتين عسكريتين مستقلتين بريطانيتين في برقة وطرابلس وإدارة عسكرية ثالثة في فزان، وتم إلحاق فزان إداريا بالحاكم الفرنسي العام بالجزائر حتى إعلان الاستقلال في 24 /1951/12 واتبع في إدارته نفس الأسلوب المطبق في صحراء جنوب الجزائر ، المؤلف من إدارة عسكرية مباشرة مع ضباط يشرفون على الحاميات العسكرية المحلية[4].

وقسم الإقليم إلى ثلاث مناطق وهي:

المنطقة الأولى غدامس: وفصلت إداريا عن طرابلس بعد الاحتلال الفرنسي لها وضمت إداريا إلى فزان، وفي عام 1948 نقلت تبعيتها إلى منطقة الجنوب التونسي العسكرية.

المنطقة الثانية فزان: وتضم ثلاث مناطق مرزق وسبها والشاطئ وقسمت إلى عد من المديريات تضم عدا من القرى لمنطقة ذات طبيعة واحدة أو قبيلة واحدة .

المنطقة الثالثة غات والعوينات: وتتبع حكمدارية القطرون سياسيا وفي ديسمبر 1943 سلخت من فزان وضمت إلى مدينة جانيت الجزائرية، والحقت اداريا بإدارة جنوب الصحراء الجزائرية العسكرية.[5]

وعززت الإدارة الفرنسية إجراءاتها الإدارية بإجراءات مالية واقتصادية ساهمت في عزل فزان عزلا تاما عن مجاله الجغرافي– التاريخي من أجل خلق وضع سياسي إداري واقتصادي تجاري من شأنه إحداث التكامل في مختلف جوانب الحياة في فزان مع مستعمراتها في تونس والجزائر، ووقف التعامل مع إقليمي طرابلس وبرقة، فقد فرض الاحتلال عملة نقدية جديدة واستبدلت العملة الايطالية التي كانت مستعملة في الاقليم بالفرنك الجزائري تمهيدا لوضع فزان تحت سلطة حاكم الجزائر إداريا وماليا[6].

ومن أبرز المتغيرات التي ظهرت في النظام الإداري في عهد الإدارة الفرنسية لفزان بعد سنة 1946 هو أن الفرنسيين أعادوا العمل بنظام الجماعة وهو نظام عرفي– اجتماعي – إداري قديم كان معمول به منذ العهد العثماني وألغت السلطات الإيطالية العمل به، ونظام الجماعة يتمثل في اختيار أعضاء من بين أعيان ومشايخ المديريات والقرى لتشكيل مجالس محلية، غير رسمية مهامها الأساسية المحافظة على الأعراف والتقاليد، وغالبا ما يشار إليهم بأهل الحل والعقد لانهم يقومون بحل كافة المشاكل الاجتماعية والخلافات والمنازعات، وكانوا شهود على كل عمليات التوثيق وعقود البيع والشراء ، ويرجع اهتمام الفرنسيون بنظام الجماعة إلى اعتبارات أمنية وسياسية مفادها تشكيل وتوسيع قاعدة سياسية اجتماعية محلية داعمة للنظام الفرنسي من جهة ومحاولة إقناع وإرضاء الأمم المتحدة بإدارتها لإقليم فزان من جهة أخرى، كما ويشير التقرير الفرنسي A/1387 المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن" الإدارة الفرنسية في فزان أتبعت سياسة إدارية تعتمد على تعيين أكبر عدد ممكن من الفزانيين في عدد من المناصب"[7] ، وبالفعل تولى عدد من الأعيان مناصب إدارية رغم عدم وجود سلطة فاعلية لها.

وبعد طرد المستعمر الإيطالي من إقليم فزّان تكشفت للسّيد أحمَد سيف النّصر وعدد من المشايخ والأعيان والشباب الوطنيّ في الإقليم، نوايا فرنسا الاستعمارية حيث كانت تعمل على ضم فزّان لمستعمراتها وسلخها عن باقي أجزاء ليبَيا. كانت فرنسا تأمل في الاحتفاظ بفزّان نهائياً كجزء لا يتجزأ من مستعمراتها في أفريقيا، والتي تشمل الشّمال الأفريقي، وأفريقيا الاستوائية.

وقد وصف الدّكتور محَمّد فؤاد شكري في كتابه: (ليبَيا الحديثة) الوضع الذي كانت عليه فزّان بـ(الصندوق المقفل) حيث قال: ".. وكان الفرنسيون منذ أن استتب لهم الأمر في فزّان، قد اتخذوا من الإجراءات ما يجعل فزان مرتبطاً بممتلكاتهم في الجزائر، ومنفصلاً انفصالا تاماً عن سائر الأقاليم اللِّيبيَّة. بل، إنّهم جعلوا من فزّان (صندوقاً مقفلاً) على غرار ما فعل الطليان بليبَيا بأسرها أيام احتلالهم لها.."[8].

ورغم أنّ السّلطات الفرنسية قلدت السّيّد أحمَد سيف النّصر بعدة أوسمة، منها أشهر وسامين فرنسيين هما: وسام الفارس، ووسام النجمة السوداء. وعرضت السّلطات الفرنسية عليه أن يكون على رأس إقليم (فزّان) كإمارة مستقلة عن إقليمي (طرابلس وبرقة) ثمّ أصدرت (العملة) باسمه، ووضعت صورته على (الطابع البريدي) ، اعتقادا منها بأن اعترافها بالسّيّد أحمد سيف النّصر كحاكم لإقليم فزّان وتكريمها له بالأوسمة ووضع صورته على (العملة) و(طابع البريد) كفيلة بكسبه إلى صفها، ثمّ ستتمكن فيما بعد من خلاله إلى بسط نفوذها وتحقيق حلمها القاضي بضم فزّان لمستعمراتها في أفريقيا، وسلخ الإقليم عن باقي أجزاء ليبَيا، غير أن السّيّد أحمَد سيف النّصر وأوهم السّلطات الفرنسيّة بأنه يقف إلى جانبهم، ولكنه كان يعمل في صمت وسريه، على مناهضة وجودهم في الإقليم، ويساند الهدف القاضي إلى استقلال ليبَيا ووحدتها تحت قيادة الأمير إدرْيس السُّنوُسي، وحينما واتت الفرصة للسّيّد أحمَد سيف النّصر، عبر بوضوح للحاكم الفرنسي عن موقفه ورأيه فقال له: ".. أنا لا أريد من الدنيا إلاّ أنْ أرى بلادي محررة، ولا يمكن ليّ أن اقبل على نفسي أن أبدل مستعمراً بآخر ". ورد عليه الحاكم الفرنسي قائلاً: ".. رفضك بأن تصبح أميراً على إمارة مستقلة هو انتحار سياسي، فأنا أؤكد لك بأن المعروض عليك يشكل الفرصة الحقيقة لك ولعائلتك، ورفضك لهذه الفرصة يعني تغييب دور عائلتك إلى الأبد.."[9].

وهكذا وضعت فرنسا يدها على كافة الجوانب الحياتية في الإقليم وجعلتها من اختصاصات المقيم الفرنسي، لذلك لم تكن الظروف مواتية للأهالي فزان للإعلان والإفصاح عن ما يدور في صدورهم ضد فرنسا خاصة أنهم الأكثر إدراكا لنوايا فرنسا القديمة بسبب الظروف التي فرضتها عليهم فرنسا ومنع تداول المطبوعات أي كان نوعها ومنع الانتقال والاتصال ببقية أجزاء البلاد.

المبحث الثاني: الحركة الوطنية في فزان 1946– 1951

كانت النخب السياسية في فزان قليله مقارنة ببرقة وطرابلس بسبب انتشار الأمية والسياسة الفرنسية الرامية إلى عزل الإقليم عن مجرى الكفاح الوطني، فلم تنشأ أحزاب ولا تنظيمات سياسية في فزان ولم تكن هناك جمعيات ثقافية ونوادي ثقافية، فكل ذلك سبب في تدني النشاط الساسي في فزان خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي للإقليم. [10]

وفي إطار سياستها القمعية بدأت السّلطات الفرنسيّة– وبعد استقرار الأوضاع لصالحها – تدريجياً لبسط نفوذها على الإقليم بغية تحقيق حلمها القاضي بضم فزّان لمستعمراتها، فمنعت دخول الكتب والصحف والمنشورات العربيّة إلى فزان، وعملت على توطين اللغة والثقافة الفرنسيّة في الإقليم ثمّ انتهجت سياسة ترمي إلى فرض عزلة كاملة على الإقليم وسكانه، فقيدت حركة التنقل بالتصريح المسبق.

فرضت السّلطات الفرنسيّة على أيّ فزّاني يرغب في الذّهاب إلى طرابلس أو برقة حصوله على تصريح مكتوب، وهو تصريح لم يكن يمنح بسهولة، وأيّ ليبي من برقة أو طرابلس يريد دخول إقليم فزّان لابُدَّ له أن يحصل على إذن مكتوب من القنصليّة الفرنسيّة في طرابلس أو برقة، بينما شجعت السّلطات الفرنسيّة أهل الإقليم على التنقل والسفر ما بين فزّان وتونس والجزائر والنيجر وتشاد (المستعمرات الفرنسية في أفريقيا آنذاك. [11]

ولم يكتف الفرنسيون بهذه الإجراءات القمعية بل استقدموا عددا من المستشرقين الفرنسيين الذين يتقنون اللغة العربية لنشر أفكار مفادها أن فرنسا ستبقى لتطوير الإقليم وأن حجم الإصلاحات الفرنسية كبيرة، وعلى أثر هذه الدعاية وظهور النوايا الحقيقية لفرنسا نشطت القوة الوطنية في كامل المنطقة وظهرت بوادرها في سبها فقد دعا الأعيان من جميع مناطق فزان لمقابلة الوالي الفرنسي العقيد "تيري Tere" في أواخر 1945 لبحث الأوضاع العامة في فزان وتوجيه الأوامر القاضية بعدم الإخلال بالنظام الذي سيتم ترسيخه من قبل الفرنسيين. [12]

لذلك رأت النخب الوطنية القليلة في فزان أن الوجود الفرنسي في فزان هو استبدال استعمار باستعمار، فرفضت الاستعمار الفرنسي وحاولت الاتصال ببعض رموز الحركة الوطنية بطرابلس والتنسيق معهم حول قضيتي الاستقلال والوحدة واعتبار فزان جزء لا يتجزأ من التراب الليبي بأقاليمه الثلاثة وبحدوده الجغرافية والتاريخية، لذلك تم أرسال محمد عثمان الصيد [13] إلى طرابلس

في زيارة سرية لمعرفة ما يجري حول مستقبل ليبيا، ويذكر محمد عثمان الصيد أنه ذهب إلى طرابلس سرا مرتين الاولى في بداية سنة 1946 أجتمع خلالها بزعماء الحركة الوطنية بطرابلس وعلى رأسهم أحمد الفقيه حسن[14] الذي زوده بكافة المعلومات المتعلقة بالأوضاع السياسية لطرابلس والاوضاع الدولية والعلاقات بين دول الحلفاء وإيطاليا وعن مصير ليبيا التي لم يتم تقرير مصيرها في محادثات الدول المنتصرة، كما أستطاع إدخال بعض الجرائد التي كانت تصدر في طرابلس وبنغازي وكذلك بعض الصحف المصرية[15]، هكذا بدأت النخب السياسية للحركة الوطنية في فزان بالاتصال بأقطاب الحركة الوطنية في طرابلس الذين حرضوهم على مقاومة مخططات الفرنسيين.

وكانت زيارة ثانية لمحمد عثمان الصيد في ابريل 1946 وألتقى مرة ثانية مع أحمد الفقيه حسن الذي أصبح رئيس الحزب الوطني الطرابلسي [16] وعاد بعدها الصيد إلى فزان ومعه ببعض المطبوعات عن برنامج الحزب وأهدافه[17].

كان أتصال الفزانيين بغيرهم من الوطنيين في طرابلس السبب المباشر في خلق مقاومة منظمة حالها حال ما يحدث في طرابلس وبرقة وتألفت القوى الوطنية في فزان من الأعيان ورؤساء القبائل والأسر المعروفة ورجال العلم الذين كانوا على يقظة تامة بنوايا فرنسا الاستعمارية، وقرروا تأسيس تنظيم سياسي وجمعية سرية لمناهضة الإدارة الفرنسية عرفت بالجمعية الفزانية.

1– الجمعية الفزانية 1946

وفي منتصف سنة 1946 اجتمع الشيخ عبدالرحمن البركولي[18] مع أعيان الشاطي وأبرزهم الحاج مختار بن علي والحاج نصر بن سالم شيخ قبيلة المقارحة، وحميد بن الحاج أحمد الكيلاني أحد أعيان الشاطي، وإبراهيم بن حسن، عبدالله عمر القريد، والحاج عبدالله بن بشير الزوي، وقرروا تأسيس جمعية سرية تهدف إلى توعية السكان لمقاومة افكار الاستعمار الفرنسي الداعية إلى فصل فزان عن باقي أقاليم ليبيا، وتم اختيار الشيخ عبدالرحمن البركولي الحضيري السبهاوي رئيسا لها، ومحمد عثمان الصيد من منطقة الشاطئ نائب للرئيس.

وتمثلت أهداف الجمعية في ما يلي:

1– مقاومة الإدارة الفرنسية.

2– المطالبة باستقلال البلاد.

3- وحدة الأقاليم الليبية الثلاثة تحت زعامة ادريس الستوسي.[19]

وفي اول اجتماعات التمهيدية للجمعية السرية الفزانية في صيف 1946 حضره عدد من أعضاء الجمعية وابرزهم:

الأسم	الصفة
عبدالرحمن البركولي	رئيس
محمد عثمان الصيد	نائب الرئيس
عبد القادر بن مسعود الفجيجي	عضو
أحمد البكوش	عضو
محمد النيهوم	عضو ادري و تمسان
عبد الهادي بن رمضان الزايدي	عضو ادري و تمسان
عمر بن علي بن أحمد	عضو عن ونزريك
المبروك العريبي	عضو عن ونزريك
المهدي بن عثمان	عضو عن ونزريك
أحمد قريش	عضو برقن وملحقاتها
محمد الازهري	عضو برقن وملحقاتها
عبد الله العزومي	عضو برقن وملحقاتها

وفي هذا الاجتماع أكد الشيخ البركولي على ضرورة مقاومة المشاريع الفرنسية الرامية إلى عزل فزان عن الأقاليم الليبية وأكد على ضرورة ربط مصير فزان بطرابلس وقال حينها كلمته المشهورة " لو امرأة حكمت طرابلس تحكم فزان"، كان تحرك الجمعية يتم على مراحل فبعد أن تم ضم معم أعيان قبائل وادي الشاطئ" الحطمان، المقارحة، القوايدة، الحساونة، أولاد سيف" خرج الشيخ البركولي في رحلة جديدة مع بداية سنة 1947 نحو مرزق، وأقامه بقرية غدوة وهي تقع بين مرزق وسبها عند الحاج الطاهر بريدح، لمدة ثلاثة أشهر بدعوى إلقاء دروس لطلاب العلم ، وعلى أثر ذلك اتصل بأعيان مرزق وزويلة، كما ألتقى مع الشيخ سليمان كنة من طوارق وادي عتبة والشيخ علي القطروني من القطرون وأعلمهم الشيخ بأمر الجمعية واتفقوا معه على العمل الموحد لمصلحة الوطن[20].

المبحث الثالث: موقف الحركة الوطنية من مطالبة فرنسا بفزان في الأمم المتحدة 1945–1950

وعندما طرح السؤال حول مستقبل ليبيا سنة 1945 كان الجدل حول المواقف من الحركة الوطنية في شمال إفريقيا تتباين وبالتالي فإنّ موقف فرنسا كان يعارض استقلال ليبيا لأنّ ذلك سيضرّ بالوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، وبالتالي يجب تأجيل الاستقلال لأنّ فرنسا كانت تخشى ما يسمّى بنظرية "الدومينو" [21] والتي ستكون ليبيا أوّل سلسلة ربط للقوميّة والتحرّر في المغرب العربي[22].

لذا فقد طالبت بتعديل الحدود بين ليبيا وتونس، ورأت أن تعود المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية، وكانت تسعى من وراء تعديل الحدود إلى ضم أجزاء من ليبيا وخاصة فزان ، وبعدما شعرت بقوّة الضغوط السوفيتيّة والأمريكيّة التي قد تؤدّي إلى انهاء سيطرتها على فزّان اقترحت ردّ الأقاليم الثلاثة للوصاية الإيطالية حفاظا على التوازن الدولي في البحر المتوسّط ودفاعا عن نفوذها في تونس والجزائر.[23]

وتنفيذا لمعاهدة الصلح الإيطالية التي دخلت موضع التنفيذ في 15 سبتمبر 1947، أجتمع وكلاء وزراء خارجية الدول الأربعة في 3 اكتوبر1947 واتخذوا قرار بتشكيل لجنة رباعية من ممثلي الدول الاربعة لتقصي الحقائق في المستعمرات الايطالية السابقة والتعرف على رغبات السكان فيها، وصدرت التعليمات للجنة المذكورة بأن يقتصر دورها على ذكر الحقائق وأن تمتنع عن تقديم أي توصيات تتعلق بحل مشكلة البلاد نهائيا ، ووصلت اللجنة إلى ليبيا في 6 مارس1948 وغادرتها في 20 مايو وقضت منها عشرة أيام في إقليم فزان.[24]

وعندما جاءت اللجنة الرباعية إلى الاقليم عملت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على إقصاء الاتحاد السوفيتي من ليبيا، وأن تركز بريطانيا على برقة وفرنسا على فزان وبالتالي فإن تقارير أعضاء اللجنة عملت على إعطاء صورة غير واضحة عن مشاعر الفزانيين وأنهم غير مؤهلين للاستقلال.

رغم أن الاقليم كما يقول أعضاء اللجنة كان متأخرا في جميع مجالات الحياة وأنه ليس من السهل التعرف على المشاعر الحقيقية للسكان، خاصة وأن فرنسا لم تسمح بأي نشاط سياسي علني يخول للهيئات الوطنية ولبعض النخب الوطنية الفزانية شرح القضية للناس فالوعي السياسي كان محدود جددا داخل الاقليم[25].

1– وصول لجنة التحقيق الرباعية الى فزان

ورغم أن فرنسا كانت قد تكتمت تكتما كاملا على قدوم اللجنة الرباعية، الا ان الوطنيين علموا بالأمر وشاع خبر وصول اللجنة الرباعية إلى ليبيا وقضية الاستفتاء بين أغلب سكان فزان وأصبح التنسيق بين الاتجاهات السياسية في طرابلس وبرقة وفزان أمرا ضروريا كما رأته الجمعية الفزانية، لذلك أرسل الصيد هذه المرة إلى بنغازي لمعرفة رأي السلطات هناك فألتقى بمنصور الكيخيا وعمر شنيب لكنه لم يجد ما وجده في طرابلس إذا أن أمر فزان على ما يبدو كان بعيد عن القضايا التي تشغلهم في برقة.[26]

لقد جاءت اللجنة إلى الاقليم وتحدد أن تعمل فرنسا وبريطانيا على إقصاء الاتحاد السوفيتي من ليبيا وتستفرد بريطانيا ببرقة وطرابلس وفرنسا بفزان لذلك أعطت تقارير اللجنة صورة غير واضحة عن مشاعر الفزانيين ومطالبهم في الاستقلال، رغم أن الاقليم كان متأخر في جميع مجالات الحياة، ولم تسمح فرنسا بأي نشاط سياسي غير أن الرأي العام في الإقليم كان متشبعا بفكرة الوحدة والاستقلال.

فعندما أحتلت فرنسا فزان جمع الجنرال لكيرك بأعيان الإقليم وهددهم من أن فرنسا دخلت فزان بالقوة ولن تخرج منه إلا بالقوة، الأمر الذي أثار حفيظة الفزانيين وقاموا بالعديد من الإرهاصات لمناهضة الاحتلال الفرنسي وباشرت فرنسا باتخاذ إجراءات قمعية ضد العناصر الوطنية بالإقليم وهذا ما جعل عناصر الحركة الوطنية ينقلون عملهم من السرية إلى العلنية ويقومون بتعبئة فكرية شملت أنحاء فزان من خلال عناصرهم المنتشرين في جميع أنحاء فزان تدعو إلى الاستقلال والوحدة، وصورت الحركة الوطنية القضية الليبية كما يقول محمد عثمان الصيد بأنها قضية " إسلام وكفر، الذي يقول نريد بقاء الإدارة الفرنسية فهو كافر، ومن يريد استقلال ليبيا ووحدتها والانضمام للجامعة العربية فهذا هو الإسلام".[27]

وعند تحليلنا التاريخي لتقرير اللجنة الرباعية بخصوص اقليم فزان نرى أنه هناك تعارض بين أعضاء اللجنة فقد ذكر عضو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بأن اللجنة أثناء أقامتها بفزان ألتقت حالي 700 شخص وأن جل من تم أستجابهم لم يكن لديهم أراء محددة بخصوص الحكومة المستقبلية ، بأستثناء الطوارق الذيم يمثلون حوالي 20% من بين الذين أجريت معهم اللقاءات فقد عبروا عن أنهم يفضلون البقاء على الإدارة الفرنسية، وكانت آراء الفزانيين الذين قابلتهم اللجنة حول الحكومة الوطنية في فزان على النحو التالي: يفضلون الإدارة الفرنسية (نصفهم من الطوارق) 40%، يفضلون أي حكومة 26%، يفضلون حكومة إسلامية 12%،[28] غير أن الحركة الوطنية في فزان وحكومة سيف النصر تؤكد عكس ذلك لأنها كانت دائما تؤيد وحدة الاقاليم مع باقي الاقاليم الليبية والتحرر من السيطرة الفرنسية وهذا ما تأكد عند مقابلتهم للجنة وفقد تقدمت الحركة الوطنية في إقليم فزان إلى اللجنة الرباعية بمطالب تركزت على الوحدة والاستقلال مما جعلهم يدخلون في مواجهات مع الاحتلال الفرنسي بعد مغادرة اللجنة الرباعية، وتعرض بعضهم إلى السجن وتطور الوضع بعد حدوث انتفاضة الشيخ عبدالقادر بن مسعود في 16 يوليو 1949 وهجومه على مقر القائد العام الفرنسي في سبها، وتمكنت القوات الفرنسية من القضاء عليهم وإبادتهم، وبعد صدور قرار الأمم المتحدة في نوفمبر 1949 بمنح ليبيا استقلالها دخلت الحركة الوطنية طور جديد في التصدي للمخططات الفرنسية الرامية إلى تأجيل تنفيذ قرار الأمم المتحدة[29].

فقد تبنت الإدارة الفرنسية في فزان سياسة تقوم على تفكيك علاقات إقليم فزان ومحاصرته وعزله جغرافيا وسياسيا عن إقليم طرابلس وبرقة بدليل قمع الجمعية الفزانية السرية سنة 1946 وإلقاء القبض على أعضائها والحكم على رئيسها عبدالرحمن البركولي ونائبه محمد عثمان الصيد بالسجن بتهمة إقامة علاقات سرية ع الطرابلسيين ومع أمير برقة ادريس السنوسي.

وعندما 1950وصل المستر أدريان بلت Adrian Pelt في شهر يناير إلى ليبَيا ، ودخل مندوب الأمم المتَّحدة مباشرة في لقاءات وحوارات مع الأمير إدرْيس السُّنوْسي، وباشر اتصالاته برِجَال حكومة برقة وأعيان طرابلس ورؤساء أحزابها وزّعمائها، كذلك بأعيان فزّان، والذين أتى في مقدمتهم السّيّد أحمَد سيف النّصر حاكم فزّان وزعيمها، وغادر بلت ليبَيا

للاستمرار في مباحثات مع الحكومات ذات الشّأن بعد أخذ فكرة واضحة عن الحالة في ليبيا وبعد أن فهم جيداً رغبة الشّعب اللّيبيّ والزّعماء والأحزاب، استخلص منها أمرين جوهريين:
أولاً: إجماع الشّعب اللّيبيّ كله على مبايعة السّيّد محمّد إدرْيس السُّنوُسي ملكاً على البلاد.
ثانياً: ضرورة إقامة نظام اتحادي بين الأقاليم الثلاثة لأنه يتمشى مع الأوضاع المختلفة الموجودة في البلاد ولأنه بدونه لا يمكن التفكير في جمع ليبيا في دولة واحدة[30].

وعلى أيّة حال كانت السّلطات العسكرية الفرنسيّة تدير فزّان من خلال الاعتراف بآل سيف النّصر كاسرة حاكمة للإقليم (الحكم المحلي)، وعدد آخر من أبناء الإقليم كموظفين، وقد كانت فزّان بأكملها تحت أمرة مقيم فرنسي مركزه سبها، لكن المسئولية الإدارية في المنطقة كانت موزعة بين ثلاث إدارات محلية خاضعة لوزارتين في باريس، وعلى كل فأن منطقتي غات وغدامس ضمتا إلى السّلطات العسكريّة من المناطق الفرنسيّة المجاورة، وذلك لأغراض عسكرية، فأصبحت غات تابعة للمناطق العسكريّة الجنوبيّة في الجزائر، وأصبحت غدامس تتبع المناطق الجنوبيّة في تونس[31].

وفي ظل هذه الأطماع والقيود الشديدة القاسية قادت شباب الإقليم الوطنيّ الغيور إلى تكوين حركات سرية مناهضة للفرنسيين، وقادت أعيان الإقليم ومشايخه إلى الوقوف ضدّ إجراءات تقييد حركة وصلاحيات السّيّد أحمَد سيف النّصر، فدأبوا على زيارته في منزله بشكل شبه دائم بغية التباحث معه وطرح أحوال الإقليم وأوضاع البلاد على مائدة الحوار والنقاش، نظراً لتقديرهم لشخصه واحترامهم لتاريخه الجهادي، وثقتهم في حكمته وسداد رأيه[32].

ومن جهة أخرى دعم السّيّد أحمَد سيف النّصر الجهد الوطنيّ المبذول من أجل كسر عزلة إقليم فزّان ومقاومة السّياسة الفرنسيّة الطامعة في سلخ الإقليم عن باقي أجزاء ليبيا. وناصر الرأي الرافض لعملية استقدام القوّات الفرنسيّة لفرنسيين مستشرقين يقيمون في المغرب والجزائر وتونس إلى الإقليم، وهؤلاء كانوا يتكلمون العربيّة بطلاقة، ويعملون على سلخ إقليم فزّان عن ثقافته العربيّة الإسلاميّة، ويحذرون السكّان من الجامعة العربيَّة الوليدة آنذاك، وكانون يقولون لهم أن "..هذه المنظمة لن تغيرهم في شيء، وهي مجرَّد كلام فارغ لأنها تأسست بإيعاز من الإنجليز..."[33].

ومن الجدير بالذّكر، أن الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة كانت قد أصدرت في الدّورة الرّابعة المنعقدة بتاريخ 21 نوفمبر 1949م، قرارها التّاريخي رقم 289 القاضي باستقلال ليبيا بأقاليمها الثلاث (برقة، وطرابلس، وفزّان) في تاريخ أقصاه يناير 1952م. ويذكر أيضاً أن مشروع القرار كان قد عُرِض على الجمعيّة العامّة في جلستها (250)، والقرار اتخذ دون اعتراض من أيّ دولة وتمّ إقراره بالأغلبيةِ وصوتت لصالحه تسع وأربعون (49) دولة وامتنعت تسعة (9) دول عن التصويت[34].

وكانت الجمعيّة العامّة قد أوصت في قرارها أن يضع ممثلوا أهل برقة وطرابلس وفزّان دستوراً لليبيا مشتملاً على شكل الحكومة، وذلك بتشاورهم مجتمعين في مجلس وطنيّ. عينت الأمم المتحدة بقرار صادر عن جمعيتها العامّة في 10 ديسمبر1949م، السّيّد أدريان بلت Adrian Pelt الهولندي الجنسيّة، مفوّضاً لها ورئيساً لمجلسها الاستشاري، وذلك من أجل متابعة قراراتها فيما يتعلق بليبيا والأشراف على تنفيذها كمَا ينبغي، وأن يتعاون مع السّلطتين (البريطانيّة والفرنسية) اللتين تتوليان الإدارة في ليبيا وقتذاك، وأن يرفع لها التقارير والوثائق وكل ما يتمّ إنجازه فور التوصل إليه[35].

وبعد وصول السّيّد أدريان بلت Adrian Pelt المندوب الدّوليّ إلى ليبيا في 18 يناير 1950م وشروعه في عقد مباحثات ومحادثات مع زعماء البلاد والهيئات والأفراد في أقاليم البلاد الثلاثة (طرابلس، برقة، فزّان)، توصل في النهاية إلى أن ممثلي البلاد الذين تباحث معهم يرغبون في إقامة نظام اتحادي بين الأقاليم الثلاثة، ويكون الأمير محَمّد إدرْيس السُّنوُسي على رأس هذا النظام ملكاً على البلاد[36].

وبعد بداية الإجراءات الخاصّة بوضع الدستور، اصطدم المستر أدريان بلت بتمسك ممثل إقليم طرابلس باختيار ممثلي كلّ إقليم بأسلوب (التعيين) لا بأسلوب (الانتخاب). وكان موقف السّيّد أحمَد سيف النّصر هو نفس موقف المستر أدريان بلت أيّ مع (الانتخاب) ضدَّ (التعيين)[37].

على العموم كان المستر أدريان بلت Adrian Pelt يرغب في تشكيل المجالس (اللجنة التحضيرية والجمعيّة الوطنيّة)، وكان الملك إدرْيس السُّنوُسي لا يمانع في إجراء الانتخابات لأنّه منذ بداية دخوله للمعترك السّياسي تبنى أسلوب (صناديق الاقتراع) حيث

تأسس في برقةِ عام 1921م أوّل برلمان عربيّ (مجلس نّوّاب) على الإطلاق، وبعد استقلال برقة في الأوّل من يونيه 1949م واستلامه لشئون إمارة برقة، أجريت في الإمارة انتخابات عامّة حرّة في 5 يونيه 1950م، ولكنه قبل بالاختيار أو (التعيين) رغبة في تحقيق الوفاق الوطنيّ.. ومصارعة الأخطار التي كانت تهدد البلاد، وكان السِّيّد أحمَد سيف النّصر متمسكاً بأسلوب الانتخاب بدلاً من الاختيار، ولكنه تنازل عن رغبته بعدما تقاطرت عليه الوفود من كلّ حدب وصوب، ومن المؤكد أن المستر أدريان بلت Adrian Pelt كان مع (الانتخاب) وقد اقترح هذا على المجلس الاستشاري حيث رأى ضرورة تشكيل المجالس (اللجنة التحضيرية والجمعيّة الوطنيّة) عبر صناديق الاقتراع، ولكنه تنازل عن مقترحه هذا بعد تمسك ممثل طرابلس بمبدأ (الاختيار) والتأييد الذي حظي به من جانب بعض ممثلي الدول الأعضاء في المجلس[38].

ومجدّداً لاقى المستر أدريان بلت Adrian Pelt معارضة شديدة من ممثل طرابلس في المجلس السّيّد مصطفى ميزران الذي أعلن في المجلس الاستشاري ما يلي:

1- أن إجراء انتخابات في الظروف الحالية من شأنه أن يؤدي إلى اضطرابات في البلاد من جهة ولأن قرار الجمعيّة العامّة لم يعين طريقة تأليف الجمعيّة الوطنيّة من جهة أخرى وقد أيد ممثلا مصر وباكستان وممثل طرابلس هذا الرأي في نفس الجلسة.

2- وافق المندوب على رأي مندوبي طرابلس ومصر وباكستان والسّيّد بشير السّعداوي وذلك بالعدول عن إجراء انتخابات والاقتصار على الاختيار محذراً أنّه "يترك لهم مسئوليّة ما ينتج عن قرارهم هذا[39].

أتفق أعيان فزّان على اختيار سبعة أعضاء يمثلون إقليمهم في اللجنة التحضيرية (لجنة الواحد والعشرين) حيث تشكلت اللجنة من واحد وعشرين عضواً نصيب كلّ إقليم سبعة أعضاء واختار أعيان فزّان للجنة التحضيرية (لجنة الواحد والعشرين) ستة أشخاص والسّادة هم: الطاهر الجراري، علي المقطوف، علي بديوي، المهْدي هيبة، أبو القاسم بوقيلة، أحمَد الطبولي، واختلفوا على الشخص السّابع، فاقترح المرحوم الحاج نصر بِن سَالم، اسم السِّيّد محَمّد عثمان الصيّد، وأبرق بذلك للشّيخ المجاهد أحمَد سيف النّصر، كرئيس للحكومة المحلية فجاءت الموافقة منه بذلك[40].

اجتمعت لجنة الواحد والعشرين المكلفة من المجلس الاستشاري الدّوليّ لإيجاز الطريقة التي بموجبها تجتمع الجمعيّة التأسيسيّة الوطنيّة وجرى النقاش عن طريقة اجتماع الجمعيّة الوطنيّة، واحتدم النقاش حول نقطة اختيار أعضاء الجمعيّة أم انتخابهم وقد تمسك الوفد الفزّاني بضرورة الانتخاب بينما نزل الوفد البرقاوي عند رغبة الوفد الطرابلسي الذي كان يصر على ضرورة الاختيار ونظراً لنفس الاعتبارات التي أدّت إلى اختيار أعضاء لجنة الواحد والعشرين بدلاً من انتخابهم، وأدى تمسك وفد فزّان إلى تدخل المندوب الدّولي ومقابلة أحمَد بك سيف النّصر في فزّان وإقناعه بضرورة الموافقة على مبدأ الاختيار طبقاً لقرار الأغلبيّة وقد انتهت لجنة الواحد والعشرين من أعمالها يوم 27 أكتوبر وتوصلت إلى الاتفاق بالإجماع على قرار يتلخص فيما يلي:

أولاً: أن تكون الجمعيّة الوطنيّة من ستين(60) عضواً بنسبة عشرين(20) عضواً عن برقة وعشرين(20) عن طرابلس وعشرين(20) عن فزّان.

ثانياً: أن يكون التمثيل في الجمعيّة الوطنيّة بطريقة الاختيار على أن يراعى فيه بخصوص إقليم طرابلس تمثيل الأحزاب العربيّة الوطنيّة والمحايدين وأهل الحل والعقد بطريقة عادلة، وبعد أن أعلنت لجنة الواحد والعشرين قراراتها لم يظهر أيّ اعتراض عليها من قبل المجلس الدّوليّ أو من أيّ حزب أو هيئة في البلاد[41].

وعن عملية إقناع السِّيّد أحمَد بك سيف النّصر حاكم فزّان بالاختيار بدلاً من الانتخاب، يذكر أن مستر أدريان بلت كان قد ذهب إلى فزّان لإقناع السِّيّد بضرورة الموافقة على مبدأ الاختيار طبقاً لقرار الأغلبيّة كمَا ذهب السّيّد عُمر شنيب، أحد ممثلي برقة، إلى فزّان بأمر من أمير إدرْيس السُّنوُسي، وحاول أن يقنع رئيس فزّان، أحمَد بك سيف النّصر، بوجوب تغيير موقفه ونجحت المساعي البرقاوية ومشاورات أدريان بلت Adrian Pelt في أن يقبل ممثلو فزّان بمبدأ الاختيار على شريطة: "أن تمثل في الجمعيّة الأحزاب السّياسيّة الرئيسيّة في منطقة طرابلس وفئات الشّعب التي لم تنضم إلى أيّ حزب سياسي"[42].

أن هيئة الأمم المتّحدة كانت قد اشترطت تكوين جمعيّة وطنيّة تأسيسيّة، تُوكل إليها مهمّة وضع دستور لليبَيا قبل الشّروع في تنفيذ قرار الاستقلال الصادر عنها وجاء نصّ التوصيّة على النحو التالي: ".. أنّ يوضع دستور ليبَيا بما فيه شكل نظام الحكم والحكومة

بواسطة ممثلي السكّان في برقة وطرابلس وفزّان الذين يجتمعون ويتشاورون في هيئة جمعيّة وطنيّة "، وفي النهاية اتفق أعضاء لجنة الواحد والعشرين على أنّ يتولى الأمير إدرْيس السُّنوُسي اختيار ممثلي برقة، والشيخ أحمَد سيف النّصر ممثلي فزّان، وعلى أنَّ يعهد إلى الشّيخ محَمّد أبو الإسعاد العالم اختيار ممثلي طرابلس بعد التشاور مع الأحزاب والزَّعامات القائمة بالمنطقة، وأجمعت اللجنة على ألا يسمح للأقليات غير الوطنيّة أنّ تشترك في الجمعيّة الوطنيّة أو تمثل فيها. واتفقت اللجنة على أنّ تعقد الجمعيّة الوطنيّة التأسيسيّة أولى جلساتها في طرابلس في 25 نوفمبر 1950[43].

وانتهت الأعمال الخاصّة بوضع الدستور وأُعلن رسمياً عنه يوم 7 أكتوبر 1951، ونُشِر في الجريدة الرسميّة في اليوم التالي الموافق 8 أكتوبر وأعلن الملك إدرْيس السُّنوُسي في 24 من ديسمبر 1951 من شرفة قصر (المنار) بمدينة بنغازي استقلال ليبَيا.

وعندما أصدرت الأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949 قرارها بأن تصبح ليبيا دولة موحدة وضع الفرنسيون خطة لإقامة حكم ذاتي في فزان على غرار ما حدث في برقة حين أعلن محمد إدريس السنوسي قيام إمارة في برقة ، غير أن الفرنسيون لم يفلحوا في ذلك واستبدلوا الفكرة بقيام نظام إداري تحت إشراف فرنسي إلى أن يتم انضمام فزان إلى بقية الأجزاء الليبية ، لذلك قررت الإدارة الفرنسية إنشاء مجلس تمثيلي فزاني، وتم تنصيب أحمد سيف النصر رئيسا لفزان منتخبا من المجلس المكون من ثمانية وخمسون عضوا مكلفين بقطاعات الداخلية والعدل والصحة ولتعليم والزراعة، إلا أن السلطة التنفيذية ظلت في يد المقيم الفرنسي، وفي سنة 1950 أعلن وزير خارجية فرنسا موافقة بلاده على استقلال ليبيا شرط أن يكون دستورها اتحاديا لتتمكن من خلاله الإبقاء على نفوذها في فزان[44].

أصدرت الجمعية الوطنية التأسيسية بتاريخ 29 مارس 1951 قرارا بإنشاء الحكومات المحلية تحت إشراف مجلسين لهما صفة الوصاية إلى أن يتم وضع وإقرار الدستور الليبي وتركيبة الحكومات الثلاث وتكونت حكومة فزان من[45]:

هيئة حكومة فزان	الصفة
أحمد سيف النصر	رئيسا للوزراء
حمودة طه	وزيرا للعدل والداخلية
نصر بن سالم	وزيرا للمالية والزراعة
مهدي أحمد	وزيرا للصحة والتعليم

تولى السِّيّد أحمَد سيف النّصر بعد الاستقلال منصب والي فزّان، واستمر في منصبه من عام1951م إلى 1954م، وخلفه في منصبه أخوه السِّيّد عُمر، وأمر الملك إدرْيس السُّنوُسي في صيف 1952 بتشكيل المجلس الإداري الأعلى بحيث يتولى هذا المجلس التنسيق بين أقاليم البلاد والحكومة الفيدرالية وينظر في المشكلات والخلافات التي قد تنشأ بين رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) وولاة الأقاليم، وصدر في الأمر الملكي أن يضمّ المجلس ولاة أقاليم البلاد الثلاث، ويترأسه رئيس مجلس الوزراء[46].

المبحث الرابع: المفاوضات الليبية الفرنسية وجلاء فرنسا عن إقليم فزان 1952-1956.

بعد الاستقلال ليبيا 1951عقدت الحكومة الليبية العديد من الاتفاقيات مع فرنسا في 24 ديسمبر مفادها الإبقاء على القوات الفرنسية في فزان مع التحفظ على الامتيازات التي كانت قد طلبتها فرنسا ومنها بقاءها فرنسا لمدة ستة أشهر في فزان وذلك مقابل مساعدة مالية تقدم إلى فزن[47].

بعد استلام مصطفى بن حليم لرئاسة الوزراء الليبية بدأ يبدي قلقه من وجود فرنسا في فزان ويعمل على ضرورة جلاءها منه ولكن واجهته العديد من العقبات منها معارضة عمر سيف النصر الذي خلفه أخاه أحمد سيف النصر واليا على فزان، يقول مصطفى بن حليم في هذا الصدد :" أن بعض الأشخاص من فزان كانوا يصرون إصرار شديدا على ضرورة عقد تحالف مع فرنسا يسمح لقواتها بالبقاء في فزان، بل أن بعضهم قال أن البقاء الفرنسي في فزان كان أحد شروطهم الأساسية لقبول الانضمام إلى برقة وطرابلس في أتحاد ليبي وأن طرد الفرنسيين عن فزان هو رجوع عن الوعود المعطاة لهم قبل الاستقلال"[48]، ويبدوا أن عمر سيف النصر كان يخشى من

أن تحمل الحكومة الاتحادية فزان إذا تم إخراج الفرنسيين منها، خاصة أن الحكومة لم تعقد اتفاقية مع فرنسا أسوة بالاتفاقية مع الامريكان والانجليز.

وعلى أية حال عندما عاد بن حليم من واشنطن عرض على مجلس الوزراء أمر تحديد سياسة الحكومة الليبية من الوجود الفرنسي في فزان، وتقرر على ثر ذلك توجيه مذكرة رسمية إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ 13 نوفمبر 1954 طالبوا فيها بالتالي:

1- إجلاء قواتها من التراب الليبي في أسرع وقت ممكن.

2- إشعار الجانب الفرنسي بعدم تجديد الاتفاقية المؤقتة بعد 31 ديسمبر 1954[49].

ومع اقتراب موعد انتهاء الاتفاقية المؤقتة 31 ديسمبر 1954 طلب منديس المفوض الفرنسي في طرابلس من رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم الدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة، فعرض مصطفى بن حليم طلبه على مجلس الوزراء ثم مجلس النواب في جلسه سرية فتمت الموافقة بالشروط التالية: عدم التنازل عن مطلب الجلاء، وانطلاق المفاوضات قبل تاريخ انتهاء الاتفاقية المؤقتة، وتشكل الوفد الليبي من مصطفى بن حليم رئيسا وعضوية علي العنيزي ومصطفى السراج وسليمان الجربي[50].

وفي اجتماع 3 يناير 1955 عرض مصطفى بن حليم موقف الحكومة الليبية من طلب الجلاء الفرنسي وأوضحه ما يأتي:

1- عدم رغبة الجانب الليبي في أبرام معاهدة عسكرية مع فرنسا.

2- عقد معاهدة صداقة وحسن جوار خالية من أي عنصر عسكري فضلا عن اتفاقيات في مجالات الزراعة والطيران والمواصلات.

ورد منديس على ذلك مطالباً بأبرام معاهدة تحالف على غرار المعاهدة الليبية البريطانية أشار إلى ضرورة احترام تعهدات الحكومتين السابقتين وخاصة الوعود الشفوية التي أعطاها كل من المنتصر والساقزلي لفرنسا من أجل عقد معاهدة تحالف مع فرنسا، وجاء رد الوفد الليبي على أن الوعود المقدمة من الحكومات السابقة لم تكن على هيئة اتفاقيات أو معاهدات عرضت على مجلس الأمة وصادق عليها، أما اتفاقية 24 ديسمبر 1951 فهي اتفاقية مؤقتة وفرضت على الحكومة الليبية فرضاً[51].

ويمكن القول أن التفاوض حول موضوع الجلاء الفرنسي عن فزان قد تعثر الأمر الذي جعل ليبيا تحاول تدويل القضية الليبية أي رفعها إلى الهيئات الدولية كي تنال ما كانت تعتبره حقا مشروعا في إخراج القوات الفرنسية من فزان، خاصة وأن فرنسا كانت تعتبر فزان منطقة حيوية للدفاع عن مصالحها في افريقيا.

وهكذا تميزت المفاوضات الليبية الفرنسية بالكثير من التجاذبات والخلافات في الرأي ولم يتم الاتفاق على صيغة نهاية حول الجلاء الفرنسي عن فزان إلا في 19 يونيو 1955 عندما استؤنفت المفاوضات بين الطرفين وترأس الوفد الليبي مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية والوفد الفرنسي موريس ديجان ولم تلبث فرنسا أن عادت خلال المفاوضات إلى نبش مسألة تنشط القواعد الفرنسية في فزان، وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات والعديد من اللقاءات بين رئيسي الوفدين وعرض الوفد الفرنسي الشروط الآتية:

1- تنازل فرنسا عن طلب العودة إلى قواعد فزان في حالة الحرب
2- تنازل فرنسا عن طلبها بإجراء أتفاق مع بريطانيا بخصوص الدفاع عن فزان
3- تعطي فرنسا تسهيلات للمواصلات وتسهيلات استعمال مطارات فزان
4- ترسيم الحدود بين ليبيا والأراضي الأفريقية الواقعة تحت سيطرة فرنسا وفق الاتفاقيات التي كانت موجودة أيام الاحتلال الإيطالي

عرض رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم المعاهدة وبنودها وملاحقها على مجلس النواب في جلستين علنيتين وجلسة سرية فوافق عليها بأغلبية 41 صوت مقابل صوتين وأعترض 12 عضو على التصويت، كما عرضت على مجلس الشيوخ فصادق عليها ونشرت في الجريدة الرسمية بعد مصادقة الملك عليها، كما وافق عليها البرلمان الفرنسي وتم تحديد جلاء القوات الفرنسية عن جميع قواعدها في فزان قبل 30 نوفمبر1956[52].

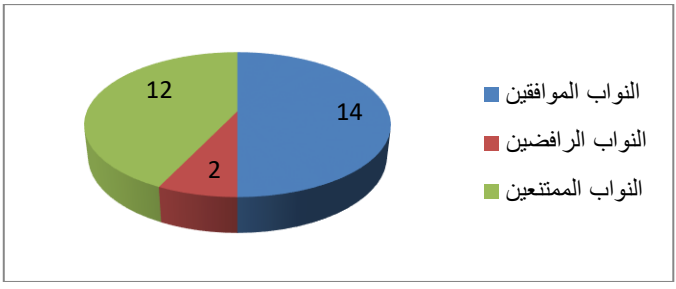

نسبة تصويت مجلس النواب الليبي على معاهدة الجلاء الفرنسية عن فزان 1956

وفي 20 ديسمبر 1956 وافق البرلمان الفرنسي على معاهدة الصداقة وحسن الجوار وتم التوقيع رسيما على اتفاقية الحدود بين الوفدين الليبي الفرنسي.

وهكذا فإن المفاوضات شقت طريقها عبر العديد من الأحداث والتحولات والمتغيرات، فهناك ظروف محلية وإقليمية ودولية ساهمت في تعرقلها بين الانفراج والتذبذب، فليبيا تعرضت لضغط شعبي داخلي في الشارع وفي البرلمان من أجل إلغائها وضغط بعض العناصر المنتفعة في فزان من أجل استمراها، كما تعرضت أيضا لضغط إقليمي عربي من قبل التيارات القومية والناصرية، كما كانت هناك ضغوطات داخلية في فرنسا من قبل اليمين واليسار تراوحت بين التمسك بالوجود العسكري في فزان حماية لمصالحها وأوضاعها المتأزمة في الجزائر بعد قيام الثورة فيها وتأمينا لتواصلها مع مستعمراتها جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الضغوطات الدولية على كل من فرنسا وليبيا من قبل بريطانيا وأمريكا ناهيك عن الامم المتحدة وتلويح ليبيا برفع القضية لمجلس الأمن، لذلك لعبت الظروف المحلية والإقليمية والدولية دورا في الضغط على الدولتين من أجل الوصول إلى أتفاق.

الخاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يأتي:

1- كانت فرنسا منذ القرن التاسع عشر تتحين الفرص لإيجاد موطأ قدم لها في فزان وودت الفرصة سانحة لها أثناء الحرب العالمية الثانية فتمكنت من احتلال فزن وغات وغدامس وأقامت إدارة عسكرية في فزان، وألحقت غات بالإدارة الجزائرية غدامس بالإدارة التونسية.

2- كما يتضح أيضا أن الحركة الوطنية في اقليم فزان شقة طريقها بصعوبة نظرا لسياسة فرنسا التعسفية ضدها وفرضها عزلة على أهل الاقليم ومنعهم من التواصل من الاقاليم الليبية الاخرى.

3- ساهمت الجمعية الفزانية في توعية سكان فزان عن مخاطر السيطرة الفرنسية على شؤون حياتهم وأنها استعمار يريد سلب حريتهم ووحدتهم.

4- ووضحت الدراسة الدور الذي قامت بيه حكومة أحمد سيف النصر في فزان فكانت فرنسا تريد من خلاله بسط نفوذها وتحقيق حلمها القاضي بضم فزّان لمستعمراتها في أفريقيا،

وسلخ الإقليم عن باقي أجزاء ليبَيا، غير أن السّيّد أحمَد سيف النّصر وأوهم السّلطات الفرنسيّة بأنه يقف إلى جانبهم، ولكنه كان يعمل في صمت وسريه، على مناهضة وجودهم في الإقليم، ويساند الهدف القاضي إلى استقلال ليبَيا ووحدتها تحت قيادة الأمير إدرْيس السُّنوُسي.

5- تبنت الإدارة الفرنسية في فزان سياسة تقوم على تفكيك علاقات إقليم فزان ومحاصرته وعزله جغرافيا وسياسيا عن إقليم طرابلس وبرقة بدليل قمع الجمعية الفزانية السرية سنة 1946 وإلقاء القبض على أعضائها والحكم على رئيسها عبدالرحمن البركولي ونائبه محمد عثمان الصيد بالسجن بتهمة إقامة علاقات سرية ع الطرابلسيين ومع أمير برقة ادريس السنوسي.

6- لقد أستمر الوجود العسكري الفرنسي الفعلي في ليبيا من سنة 1943 حتى سنة1956 ولم يخرج الفرنسيون طواعية بل ساهمت العديد من الظروف المحلية والإقليمية والدولية في نجاح اتفاقية الجلاء عن ليبيا فقد اشتدت الحركة الوطنية في اقليم فزان ومقاومة الوجود الفرنسي بكافة الوسائل رغم الأساليب القمعية التي أتبعتها فرنسا ضدهم لكنهم أصروا على تحرير الإقليم من الوجود الاستعماري وربط مصيره بمصير باقي التراب الليبي، كما ساهمت التيارات القومية الموجودة في القاهرة في حث الحكومة على الإصرار على الجلاء، كما أن الخلاف بين اليمين واليسار الفرنسي داخل فرنسا وتأزم وضعها في الجزائر ومشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر كل هذه الظروف ساهمت في موافقة فرنسا على الجلاء عن فزان.

الهوامش

[1] – دار الوثائق القومية المصرية، القاهرة، وثائق عابدين، ملف رقم 1169، تقرير أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطانية بتاريخ 7 يناير 1942.

[2] – محمود أحمد الديك،" الدوافع والأطماع الفرنسية في جنوب ليبيا وغربها"، العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943–1956، معهد البحوث المغاربية المعاصرة، تونس، 2012، ص43.

[3] – تقرير حول مصالح فرنسا وبريطانيا في ليبيا، مكتب الخدمات الاستراتيجية فرع البحث والتحليل– و.أ. رقم 2398، بيان لوضع ليبيا فيما بعد الحرب على ضوء التصريحات الأخيرة التي أدلى بها ناطقون باسم فرنسا وبريطانيا 13 نوفمبر 1944، ترجمة سالم الخثيم، المركز الوطني للدراسات والمحفوظات التاريخية، شعبة الوثائق الإنجليزية، طرابلس.

[4] – محمد رجائي ريان، "احتلال فرنسا لفزان 1943–1955"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع35، 1989، ص ص 113–115.

[5] – المرجع نفسه، ص 115.

[6] – حبيب وداعة الحسناوي، الاحتلال الفرنسي لفزان وولادة الحركة الوطنية في الاقليم، العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943–1956، معهد البحوث المغاربية المعاصرة، تونس، 2012، ص 134.

[7] -ANNUAL REPORT OF THE FRENCH GOVRENMENT TO THE CENERAL ASSEMBLY OF THE UAITED NATIONS CONCERNING THE ADMINISTRATION OF THE FEZZAN 22 SEPT 1950 A/1387 Page L13.

[8] – محمد فؤاد شكري ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، مجلد 1، ط 1، القاهرة، 1957، ص 212.

[9] -IBID P 18 التقرير الفرنسي.

[10]– مجيد خوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، بيروت، 1966، ص143.

[11] – محمد عثمان الصيد ، مذكرات محمد عثمان الصيد، أعدّها للنشر طلحة جبريل، الرباط 1996، ص ص 28-29.

[12] – مجيد خدوري ، المرجع السابق، ص 23.

[13] – – محمد بن عثمان الصيد من مواليد 1924/10/17 بقرية الزاوية متصرفية براك بمنطقة الشاطئ بإقليم فزّان وكان والده قاضيا ويرأس المحكمة الشرعيّة بالشاطئ مثل إقليم فزّان خلال عامي 1950–1951 في لجنة الواحد والعشرين وفي الجمعيّة التأسيسيّة وفي المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة الذي أشرف على استقلال ليبيا وشغل عدد من المناصب بالوزارات الحكومية، نقلا عن محمد عثمان الصيد، المرجع السابق، ص ص 17–37.

[14] – أحمد الفقيه حسن من الشخصيات المعروفة بين أعيان طرابلس، ولد عام 1894 تعلم بالمدارس التركية وتلقى العربية على يد والده الذي كان من مثقفي المدينة وعين عام 1919 عضوا في مجلس الجمهورية الطرابلسية، وفي عام 1914 لم يستطع البقاء تحت الاحتلال الإيطالي، هاجر مع والده إلى الاسكندرية حيث تمكن فيها من تعلم العربية والفرنسية أغرم بالشعر ونظم قصائد عديدة معظمها وطنية، عاد للوطن 1911 ولم ينسجم مع حكم الاستعمار فتحصل على الجنسية التركية هو وأخيه علي الفقيه حسن ليتفادى ظلم الإيطاليين، مفتاح الشريف، ليبيا نشأة الأحزاب ونضالاتها، دار الفرات، لبنان، 2010، ص 56.

[15] – محمد عثمان الصيد، المرجع السابق، ص ص29–30.

[16] – أسس الحزب يوم 20 يوليو 1943م في أعقاب هزيمة قوات المحور في الحرب العالمية الثانية، وجلاء قوات الاحتلال الإيطالي عن إقليم طرابلس، قام الأستاذ أحمد الفقيه حسن بإنشاء وتأسيس نادي اجتماعي ثقافي أطلق عليه اسم (النادي الأدبي) وافتتح عدّة فروع في الإقليم بموافقة سلطات الإدارة البريطانية وعرف باسم الحزب الوطني ومن أهم ما نادى بيه العمل على المحافظة على وحدة ليبيا (طرابلس، الغرب وبرقة وفزان) ضد الانفصال بينهما وتوجيه الشعب الليبي نحو حكم نفسه بنفسه. تقوية الروابط السياسية والاقتصادية بين ليبيا والجامعة العربية والتمسك بكل مؤسسة دولية كبرى تجري فيها مناقشة مصالح ليبيا (طرابلس الغرب وبرقة وفزان) للمزيد ينظر مفتاح الشريف، المرجع السابق، ص57–58.

[17] – محمد عثمان الصيد، المرجع السابق، ص31.

[18] – والشيخ البركولي هو عبدالرحمن بن محمد الحضيري 1904–1953 ولد بسبها وتلقى تعليمه الاول فيها ثم أكمل دراسته بتونس في جامع الزيتونة في بداية ثلاثينات القرن الماضي ومن هنا بدأ تتبلور فكرة المقاومة الوطنية فأصبح واعيا سياسيا، خاصة وأن تونس في تلك المرحلة تشهد تحولات ثقافية عميقة متأثرة بالنهضة العربية الإسلامية في المشرق العربي، وهكذا نلاحظ أن الشيخ عبدالرحمن البركولي قد عاش ودرس في بيئة مدته بأدوات العمل الثقافي والسياسي وتأثر بحركة الوعي القومي في تونس، وتأثر أيضا بالجمعيات الثقافية التونسية، وبعد عودته إلى بلده بدأ بالتدريس في إحدى الزوايا دروسا في الفقه واللغة تتخللها مواعظ ذات بعد سياسي، وعندما عاد إلى فزان بدأ في تأسيس جمعية تحمل الطابع الثقافي للأيقاظ الشعور القومي والحس الوطني، وتحويلها بعد ذلك إلى حركة ذات طابع سياسي تضم عناصر من جميع مناطق فزان وربط نشاطها بالجماعات السياسية بطرابلس على غرار جمعية عمر المختار ببنغازي والنادي الأدبي بطرابلس.

[19] – وثائق الامم المتحدة، تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، المجلد الثالث الخاص بفزان، ص 52.

[20] – محمد عثمان الصيد ، المصدر نفسه، ص 33

[21] – نظرية الدمينو DOMINO THEORY تفرض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة الاستقرار القائم بين مجموعة من الكيانات المنتظمة ، وتفرض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي كيان تبدأ في الانتشار إلى الكيانات المجاورة وهي تشبه الطريقة التي يسقط فيها صف حجار الدومينو الواحد تلو الأخر وتمثل هذه النظرية في اهمية العامل الخارجي لأحداث تغيير في دولة ما ومن ثم فإن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغيير مماثلا في الدول المجاورة لها واشتهرت هذه النظرية بصورة خاصة لدى صانعي القرار في الولايات المتحدة الامريكية خلال الخمسينات من القرن الماضي.

[22] –Julien Genevois, la France et le règlement de la question libyenne 1945-1949, centre thucdid. Analyse et recherche en relations internationales, université Paris II, 2013 , p72

[23] -Kelly, Saul, Cold war in the disert, Britain, the United States, and the Italian colonies 1945-1952, cold war history series, Palgrave MacMillan,UK,2006, p23.

[24] -- مجيد خوري، ليبيا الحديثة، المرجع السابق، ص143.

[25] – محمد عثمان الصيد، المصدر السابق،ص ص38-41.

[26] – محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص38.

[27] – محمد عثمان الصيد، المصدر نفسه، ص 37..

[28] – ادريان بلت، استقلال ليبيا والامم المتحدة، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، طرابلس، 2020،ص 316

[29] – محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق، ص 37.

[30] – ادريان بلت، المصدر السابق، ص 336.

[31] – وثائق الامم المتحدة، تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 40.

[32] – محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص35.

[33] – محمد عثمان الصيد، المصدر نفسه،39.

[34] – وثائق الأمم المتحدة، تقارير رسمية من الجلسة الرابعة التابعة للجمعية العامة قرارات 20سبتمبر-10 ديسمبر ، ليك سكسس نيويورك قرار الأمم المتحدة رقم 289 بشأن مصير المستعمرات الإيطالية (منح ليبيا الاستقلال) ص 10-11.

[35] – وثائق الامم المتحدة، تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، المجلد الثالث، المصدر السابق، ص 55.

[36] – ادريان بلت، المصد السابق، ص 291.

[37] – ادريان بلت، المصدر نفسه، ص 337.

[38] -AME la Courneuve, série sous anciennes colonies italiennes 1944-1952 document n° 61, dossier n°1 , lettre du 21 Juillet 1950, Par Ashtiewi, Abdelnaser.

وثيقة رقم 61 ملف رقم 11، قائمة مستعمرات إيطالية سابقة، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

[39] – ادريان بلت، المصدر السابق، ص 337.

[40] – المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، أرشيف الصحف المحلية والعربية، جريدة طرابلس الغرب، ع 1871 ، 25 اكتوبر 1950 ، قرارات لجنة الواحد والعشرين اللجنة التحضيرية في جلستها المنعقدة في 23 اكتوبر 1950.

41 – -AME la Courneuve, série sous anciennes colonies italiennes 1944-1952 document n° 61, dossier n°1 , lettre du 21 Juillet 1950, Par Ashtiewi, Abdelnaser.

وثيقة رقم 61 ملف رقم 11، قائمة مستعمرات إيطالية سابقة ، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

42 – ادريان بلت، المصدر السابق، ص 339.

43 – محاضر الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، طرابلس الغرب، محضر الجلسة الأولى يوم السبت 25 نوفمبر 1950.

44 – مجيد خدوري، المرجع السابق، ص128

45 – محاضر الجمعية الوطنية التأسيسية ، طرابلس الغرب، محضر الجلسة الرابعة عشر 13 مارس 1951.

46 – المنصف وناس، الإدارة الفرنسية في فزان وطبيعة علاقاتها بأسرة سيف النصر، العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943–1956، معهد البحوث المغاربية المعاصرة، تونس، 2012، ص– ص 126–127.

47 – مجيد خدوري ، المرجع نفسه، ص128.

48 – فتحي ليسير، جلاء فرنسا عن فزان من خلال شهادة رئيس الوزراء الليبي الاسبق مصطفى بن حليم 1954–1957،، العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943–1956، معهد البحوث المغاربية المعاصرة، تونس، 2012، ص163.

49 – مضابط مجلس النواب الليبي جلسة بتاريخ 13 نوفمبر 1954، مذكرة الخارجية الليبية إلى السفارة الفرنسية.

50 – مصطفى بن حليم، انبعاث أمة وسقوط دولة، منشورات الجمل، ألمانيا، 2003،ص ص 255–256.

51 – مصطفى بن حليم ، المصدر السابق، ص ص 258–259.

52 – مضابط مجلس النواب الليبي، جلسة اغسطس 1955 للمصادقة على معاهدة الجلاء الفرنسي عن فزان.